



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 02 أوت 2000

فهرس

* اختتام دورة الربيع لسنة 2000.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الثلاثين المنعقدة يوم الأربعاء 02 أوت 2000 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

بحضور: السادة:

- رئيس مجلس الأمة،

- رئيس الحكومة،

- أعضاء الحكومة وأعضاء مكتب مجلس الأمة.

التوفيق، لأن الكلمة الحرة من حيث جاءت نرحب بها
والإشارة واضحة.

إذن، بعد بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب مجلس الأمة،
حضرات الزميلات والزملاء،
أيها السادة الكرام.

الترحيب كل الترحيب بالسادة رئيسي مجلس الأمة
والحكومة والسادة أعضاء الحكومة وأعضاء مكتب
مجلس الأمة والسادة الضيوف الأكارم.

أيّتها السيدات، أيّها السادة،
جرت العادة في بداية ونهاية كل دورة أن يلتئم شملنا،
برلمانا وحكومة.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة،

بعد الترحيب بالسادة رئيس مجلس الأمة ورئيس
الحكومة، وأعضاء الحكومة، وأعضاء مكتب مجلس
الأمة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة اختتام دورة
الربيع العادية.

وكما جرت العادة، نلقي عليكم بعض الكلمات نستعرض
فيها مختلف المراحل التي قطعناها خلال هذه الدورة.

أبدأ بإلقاء بعض الكلمات، وإن كنت أعلم أن في هذا
المجلس كان الحوار باستمرار تناقضيا، وهي واحدة من
قواعد العمل البرلماني، إلا أن طرفا ثالثا - هذه المرة -
دخل في هذا الحوار التناقضي، فمرحبا به، ونتمنى له

الأسئلة الشفوية وعدد الجلسات المخصصة لها، والأمر ذاته يقال عن الأسئلة الكتابية التي تزايد عددها هي الأخرى وتنوع مضمونها.

كما أن اللجان، وفي إطار المهام الموكلة لها قانونا، استدعت عددا من الوزراء الذين قدموا عروضاً عن القطاعات التابعة لهم، وقد ساهمت هذه الاستماع في توضيح الرؤية لدى السادة النواب ونسجت علاقات عمل مفيدة جدا بين نواب المجلس والسادة أعضاء الحكومة.

الأمر الثاني الذي ميّز دورتنا تمثل في ذلك التوجّه الرامي إلى تحقيق مبدأ الباب المفتوح على المجتمع، وهو التوجّه الذي مكّن المواطن من التعرف أكثر على المجلس وعلى كفاءات عمله.

ومن بين كافة هذه الأنشطة يبقى يوم الطفل البرلماني هو الحدث البارز في هذا المجال، حيث كان لهذا اليوم ردود فعل وآثار إيجابية جدا شهد بها ولها الجميع.

خلال هذه الدورة، كما أسلفت الذكر راجعنا نظامنا الداخلي، ونحن نعمل اليوم ونجتهد لإدخال مضمون بنوده حيز التنفيذ. ولقد أعطينا الأولوية فيه للجوانب المتعلقة بالإجراءات التي من شأنها التكفل بانشغالات السيدات والسادة النواب، وأملنا كبير في أن يؤدي أسلوب العمل الجديد هذا بفضل تعاون الجميع إلى تكفل أكبر بشؤون النواب ويعطي بالوقت ذاته حركية أكبر لجهدهم التشريعي.

وبقصد تحقيق النجاعة في العمل البرلماني دعونا إلى عقد اجتماع مع الحكومة، سعيانا من ورائه إلى تنسيق العمل ذي الصيغة الثنائية وخاصة تلك المتعلقة بدور النائب وعلاقته بالهيئة التنفيذية محليا ووطنيا.

العمل التنسيقي والتشاورى هذا عرف إطارا آخر شمل غرفتي البرلمان والحكومة. وقد أدّى هذا الجهد إلى التوصل إلى تحديد الشروط والأساليب التي يتم

وسيرا على هذه العادة نلتقي اليوم لكي نحتفي بالانتهاء الرسمي لدورة الربيع العادية. وفي بعض كلمات نقدّم أمامكم خلاصات عمل وجهد ساهتمت جميعا في تحقيق نتيجته.

جهد اختلفت الآراء في تقييمه :

- بعضهم اعتبره عموما مرضيا،
- وبعضهم الآخر وجده دون ما كان منتظرا،
- في حين رأى آخرون أن ظروف المرحلة والأوضاع الخاصة للأطراف ذات الصلة بعملنا البرلماني لم تكن جاهزة بالقدر الكافي الذي يُمكنها من تقديم الملفات المنتظرة وفي الآجال المتوقعة أو المرتقبة.

وكيفما كان الرأي فهذا لا يمنعنا من القول إننا في المجلس أنهينا عاديا ما كنّا قد برمجناه من مشاريع نصوص قانونية وقرّناه من أعمال ونشاطات برلمانية.

إذ ناقشنا وصوّتنا على قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وخلال الفترة ذاتها درسنا مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية وصوّتنا عليه، كما كيّفنا نظامنا الداخلي تماشيا والتوجّهات الجديدة التي وردت في القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة... كما صوّتنا على الأمر الرئاسي المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها. أما الملف الخاص بمشروع القانون المتعلق بالسكن الاجتماعي، فبالنظر إلى الأهمية التي حظي بها هذا النص نقاشا وتعديلا ارتأت الحكومة منحها مزيدا من الوقت لدراسة بعض أحكامه...

الفترة الفاصلة بين انطلاق أشغال الدورة واختتامها تميّزت أيضا بتزايد النشاط ذي العلاقة بالدور الرقابي لنواب الأمة، وهو التزايد الذي وجد تعبيره في عدد

الذي يقال في الموضوع ذاته هو أن صياغة النصوص ليست بضائع تنجز بالجملة في مصنع إلكتروني متحكّم في تقنياته، لكنّه عمل ذو طبيعة خاصة يتطلب إعداده التحضير الدقيق والدراسة الشاملة التي يتدخل فيها أكثر من طرف، ويخضع في إعداده وتقديمه إلى أكثر من عامل.

غير أننا وإن كنّا نؤمن بهذا الفهم لكيفيات إعداد وتقديم مشاريع النصوص القانونية وفي الوقت ذاته نتفهم ظروف المرحلة، فإننا في الوقت ذاته أيضا نقول إن إمكانية تقديم نصوص أخرى كانت في متناول اليد.

بعضهم سامحهم الله استغلّ هذه الوضعية التي فرضتها ظروف البلاد الخاصة وراح يكيل بالجملة والمفرق الحملات التشهيرية ضد نواب الأمة ضد هيئتهم الدستورية واصفا إياهم وإياها بشتّى الأوصاف ومحمّلا إياهم شتّى التبعات.

إننا، دون الانسياق وراء الرد العقيم على تلك الأحكام والتهم المتسرّعة، نقول إن المجلس الشعبي الوطني في ظل الأوضاع الخاصة للبلاد، قام ويقوم بدوره كاملا، وهو يؤدّي هذا الدور في حدود الصلاحيات المخوّل إياها دستوريا وقانونا. والذي يجب ألا يغيب عن الأذهان هو كونه يُعد واحد من بين مؤسسات الجمهورية وجهده وعمله يندرجان مع وضمن الجهد المتكامل لمؤسسات الدولة.

إننا لا نتأثّر بالأحكام التي تلصق بنا أو بهيئتنا، لأننا ندرك حقيقة المهمة المناطة بنا وحقيقة الواقع الذي يحياه شعبنا، وفي ظل هذه الظروف تؤدّي هذه المهمة الأداء المرضي، ولكن أيضا الكثير العناء.

أيّها السيدات، أيّها السادة، تعيش الجزائر منذ بعض الوقت مرحلة مخاض كبير وهي تحضر لتغيّرات جذرية في التوجّهات والبرامج الميدانية الواعدة. وممّا يصعب المهمة هذه كون هذه التغيّرات

بواسطتها تحريك الملفات العالقة التي طال تجميدها أكثر مما يجب... وفي هذا الإطار فإننا نعتقد أنّه في جميع الحالات يبقى العمل بما تنص عليه قوانين البلاد وتبقى صيغة استدعاء اللجان المتساوية الأعضاء هي الصيغة المثلى لمعالجة كافة المشاكل التي بسببها علقت بعض النصوص القانونية منذ مدة ليست بالقصيرة...

أيّها السيدات، أيّها السادة،

عمل مجلسنا لم يقتصر على النشاط الداخلي بل ركّزنا على نسج علاقات الصداقة والأخوة مع العديد من برلمانات الدول الصديقة والشقيقة. كما شارك نواب مجلسنا في كافة اللقاءات البرلمانية، الإقليمية والدولية، وقد كان جهدهم هذا مثمنا من الجميع.

مجلسنا استقبل كذلك عددا لا بأس به من الوفود البرلمانية الدولية. ومن كافة هذه الجهود يمكننا القول دون مغالاة إن مجلسنا قد ساهم مساهمة ناجعة في التعريف بحقيقة الأوضاع في بلادنا والتحوّلات الهامة والطموحة التي تسعى إلى تحقيقها في ظل المصاعب والتحديات التي تواجهها.

أيّها السيدات، أيّها السادة،

وأنا أخاطبكم أدرك تماما أن العديد منكم يتساءل إن كانت محصلة الجهد الموصوف في المستوى المطلوب فعلا؟

ودون تردّد أقول نعم، وإلى جانبها أضيف كلمة لكن. ماذا يعني هذا؟ إنّه بكل بساطة يعني أن:

إمكانية عطاء نواب المجلس الشعبي الوطني هي بالتأكيد أكبر من تلك التي قدّموها خلال هذه الدورة.

وأعرف مثلكم أيضا أن الحكومة هي الأخرى لا يمكن أن تكون راضية عما مكّننا إياه من مشاريع نصوص قانونية خلال الفترة المذكورة لأن الحكومة هي الأخرى لا يساعدها بقاء البرنامج الذي قدّمته لمجلسنا دون ترجمة فعلية في جانبه القانوني.

وفي كل هذا نحتاج إلى بعض الوقت أيضا وبعض التفهم، وصولا إلى تحقيق التفاهم.

انظروا حولكم وسوف تلاحظون أن واقع هذه القاعة قد عرف تغييرا واضحا.

لقد تغيرت النظرة والتحليل لواقع الأزمة لدى العديد من الزملاء ضمن هذه القاعة، وتغير الموقف والتحليل للعديد من القضايا الوطنية الهامة وحتى المواقع ضمن الخريطة السياسية هي الأخرى تغيرت في هذه القاعة.

بعضهم اقترب من الآخر وبعضهم الآخر ابتعد عن الآخر في حين أن أطرافا ثلاثة تسعى إلى البحث عن فضاء مشترك أو فضاء خاص بها.

هذه الأوضاع التي استجدت منذ ما يزيد على السنة ولدت واقعا جديدا نتج عنه اتساع في الفضاء السياسي لدى بعضهم وتقلص لدى بعضهم الآخر. لهذا فقد كان من الطبيعي في ظل هذه الأوضاع أن ينشأ واقع سياسي جديد ضمن هيئتنا، وهو بالطبع مختلف عن ذلك الذي كان سائدا من قبل.

لهذا فإننا نطلب من زملائنا ومن الغير عند التحليل وقبل إصدار الأحكام عدم تجاهل هذه المعطيات الأساسية.

ومقابل هذا بودنا طمأنة الجميع على أن التغيير لن يؤثر في موقفنا في مجال التعامل مع واقع هيئتنا. وسوف نحصر مثل الماضي على توفير كافة شروط حرية التعبير عن الرأي والدفاع عن الموقف ونعمل على تأمين كافة الضمانات التي يكفلها الدستور وقوانين الجمهورية في هذا المجال.

ولكننا بالمقابل نطلب من زملائنا الاعتراف بقواعد اللعبة وبروح رياضية يتوجب عليهم تقبل النتيجة إذا كانت الأغلبية لا تسيرهم في الموقف أو الرأي.

تحصل والجزائر لم تودع بشكل نهائي واقع الأزمة السياسية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية توديعا نهائيا. كما أن الجرح الأليم الذي أصاب أبناءها لم يلتئم كلية إلى الآن...

إن جزائر 2000 تعرف واقع مراجعة تامة، بل هي محل إعادة تفكير شامل وفي كافة الميادين. وإذا كانت المراجعة مطلوبة والسرعة هي الأخرى محبذة فإن الخطأ في ظل هذه الأوضاع غير مسموح به، كما أن التسرع غير جائز.

ضمن هذا الطرح يجب أن تبنى الأحكام ويؤسس النقد الموجّه إلى مؤسسات الدولة، وإلى نشاطاتها أكان إيجابيا أم سلبيا.

أيتها السيدات، أيها السادة،
في إطار هيئتنا أيضا نسجل بين الحين والآخر أصواتا ترتفع مطالبة حينا ومحتجة حينا آخر.
مبررة مواقفها بعدم الأخذ بوجهة نظرها حينا أو عدم التجاوب مع مطالبها باحتلال موقع قانوني لم يعطه إياها القانون حينا آخر.

وإذا كنا نقرّ لهذه الأصوات بالحق في التعبير عن الرأي والمطالبة والاعتراض (لأن طبيعة العمل البرلماني تقتضي ذلك)، فإننا من منطلق الود والاحترام الذي نكنّه لجميع من بهذه القاعة، نقول لهم لا تخطئوا في تصويب الهدف. إننا في هذا المجلس وإن اختلفت مواقفنا فإننا في خندق واحد وندافع عن مصلحة نفس الشعب ونحب نفس الوطن وإن اختلفت الطرق والأساليب التي ينتهجها كل واحد منا لبلوغ هذه الغاية.

وأيضا كان موقعنا فإننا بكثير من الصعوبة نبني معا التجربة التعددية، ونحقق عملية التغيير، وهو التغيير الذي يتطلب منا بعضا من الصبر قصد التكيف مع الأوضاع الجديدة التي نعتمدها لسير عملنا أو تلك التي يفرضها علينا واقع المحيط الذي نحى جميعا فيه.

- بالنسبة إلى الأسئلة الشفوية فإننا بقدر ما نسجل ارتياحنا لتطور استعمال هذه الآلية من قبل نواب الأمة وتزايد عددها بقدر ما ندعو إلى مزيد من التنسيق بيننا وبين الحكومة قصد ضبط جلساتها وجعلها أكثر نجاعة وأكثر تجاوبا مع تطلعات المواطن.

- وفي إطار تنظيم العلاقة مع الهيئة التنفيذية فإننا نسجل بداية التوصل إلى صيغة عمل مشجعة. لكننا نستمر في القول إن هذه العلاقة يجب أن تتطور أكثر. كما أن التعامل مع النائب محلياً ووطنياً يجب أن يتمشى مع القرارات التي توصلنا إليها مع الحكومة في الموضوع أثناء الاجتماع التنسيقي والتشاورى الذي عقدناه في هذه الدورة.

لن أطيل عليكم في تقديم المقترحات لأنها كثيرة وقد تخرجنا عن إطار الموضوع الذي نحن بصدده. لكن إذا كان لنا من ملاحظة أخيرة نقولها في إطار التقييم فهي كون المجلس الشعبي الوطني قد أدرك مرحلة الأداء الراشد، كما أن تركيبته البشرية مؤهلة اليوم مثل الماضي للقيام بدور أكثر فعالية لتزويد البلاد بالرصيد التشريعي المطلوب وإرساء قواعد التجربة الديمقراطية والتعددية، وهو أيضا سيضعف الجهد الذي تشارك فيه كافة القوى المخلصة في البلاد لتحقيق الاستقرار النهائي في البلاد، وصولاً لبلوغ الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتطلع إليه الجميع.

أيتها السيدات، أيها السادة، نختتم دورتنا هذه في الوقت الذي تعرف الساحة العربية وخاصة الفلسطينية تطورات في غاية الخطورة، وأمام هذا الوضع لا يسعنا إلا أن نجدد دعمنا لشعب فلسطين لانتزاع كافة حقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها مدينة القدس الشريف. وإننا بالمناسبة نستنكر كل محاولات الضغط التي تمارس على سلطته الوطنية.

إننا نعتقد أن الأمن والاستقرار في المنطقة لن يتحققا ما لم يسترجع الإخوة الفلسطينيون كافة أراضيهم وما لم

نتهز المناسبة المتاحة أمامنا لكي نجدد تأكيد القول إننا سوف نحرص كامل الحرص على تمكين السادة النواب من أدوات العمل التي تسمح بها الإمكانيات المتوفرة لدى هيئتنا، وسوف نرحب بكل المبادرات التي تتماشى ومضمون القانون المرعي وسوف نستفيد من كل الاقتراحات التي يقدمها كل واحد منا بقطع النظر عن موقعه. لكننا نقول أيضا لزملائنا لا تعكسوا بناء الهرم. الأغلبية تبقى الأغلبية والأقلية تبقى الأقلية ولكل واحدة قواعد سير خاصة بها ومنطق قانوني يتوجب على الجميع احترامه.

أيتها السيدات أيها السادة،

إذا كنا قد سجلنا بعض الملاحظات المتعلقة بسير الدورة الماضية، فما الذي نقترحه للدورة القادمة؟

ودون الدخول في التفاصيل أقول إن تجربة هذه الدورة تدفعنا إلى القول من الآن وضمن ما اتفقنا عليه مع الحكومة:

- إن جدول أعمال دورة الخريف يجب أن يكون متفقا عليه من البداية، وإذا كنا نبقى الباب مفتوحا للإضافات فأملنا ألا يتحوّل هذا الاستثناء إلى قاعدة.

- إننا بقصد التجاوب مع رغبة الحكومة في تسجيل عدد هام من مشاريع النصوص في الدورة القادمة فإننا نقترح عليها أن تمكّن مجلسنا من هذه النصوص في الآجال المعقولة حتى يتسنى لنواب الأمة إعطاؤها العناية الكافية.

- ولما كانت دورة الخريف تعرف دائما بأنها دورة قانون المالية والميزانية، ثم لما كان محافظ البنك المركزي مطالبا بتقديم عرض سنوي عن الواقع المالي للبلاد، فإننا نوكد هذا الطلب الذي جاء به العديد من زملائنا النواب في هذه الدورة وقبلها لكي يقدم هذا الأخير العرض قبل تصويت مجلسنا على قانون المالية لسنة 2001.

شكرا. والآن مراسيم اختتام الدورة...

(تلاوة سورة الفاتحة
عزف النشيد الوطني)

الآن أعلن الاختتام الرسمي لدورة الربيع العادية.
رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة
السادسة والخمسين صباحا**

تسترجع الشقيقة سورية هي الأخرى منطقة الجولان
المحتل وفق حدود 4 جوان 1967.

وفي الأخير، أجدد الشكر لكم جميعا، وعطلة طويلة
مريحة. وإلى الشهر المقبل إن شاء الله وبداية خريف
نريده واعدنا في كل شيء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

ملحق

أسئلة كتابية وأجوبة

* 1 - من السيد أحمد إسعاد

إلى السيد وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات

- بناء على الدستور لا سيما المواد 98 و 99 و 100،
- بناء على القانون العضوي رقم 99-02 المحدد تنظيم
المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

أتقدم إلى سيادتكم معالي الوزير بهذا السؤال الكتابي
المتعلق بوضعية عمال مقاوله ما بين البلديات للأشغال
الكائنة ببلدية سور الغزلان ولاية البويرة.

معالي الوزير المحترم: تحتوي هذه المقاوله (المؤسسة)
على عدة أقسام أهمها: استغلال محجرة بسور الغزلان
قسم للنجارة العامة، آلات مختلفة لصنع مواد البناء
ووحدة لأشغال البناء.

عرفت هذه المؤسسة في بداية التسعينات نظرا إلى الأزمة
التي مرت بها تخفيضا أوليا في عدد العمال. إلا أنه مع
مرور الوقت تفاقمت هذه الأزمة مما زاد في معاناتهم.
وأدى النقص الكبير في الموارد المالية والمشاريع إلى
زيادة ديون المؤسسة وتأخر أجور العمال مما جعل هذه
المؤسسة تموت ببطء ولا أحد يسمع أنين مئات العمال
الذين لم يجدوا لشكواهم الأذان الصاغية.

نظرا إلى الوضعية المزرية لهذه المؤسسة أوجه إليكم
معالي الوزير السؤال الآتي:

- إلى متى يظل هؤلاء العمال ينتظرون الحل الملائم
لوضعية مؤسستهم حتى ينقذوا من وضعية خانقة لا أمل
يرجى من ورائها؟

- هل يمكن إسناد مسؤولية تسيير مختلف أقسام هذه
المؤسسة إلى العمال حتى يتمكنوا من ضمان مستقبلهم
ومستقبل مؤسستهم؟
تفضلوا سيدي الوزير في انتظار تكفلكم بهذا الانشغال
بقبول أسمي عبارات التقدير.

* رد السيد الوزير

الموضوع: الجواب عن سؤالكم الكتابي.
ف/ي مقاوله ما بين البلديات للأشغال الكائنة ببلدية
سور الغزلان.

ردا على مراسلتكم المشار إليها بالموضوع، المتعلقة
بوضعية المقاوله ما بين البلديات للأشغال الكائنة بسور
الغزلان، أشرف بإعطائكم التوضيحات الآتية:
- إن المؤسسة المعنية لها أصل سلبي، ووضعيته
المالية متدهورة، وحتى بتقويم وضعيتها هذه قد سبق
للشركة العمومية القابضة الجهوية أن منحتها مهلة 24
شهرًا، رشحتها بعد انصرامها إلى الإفلاس القضائي.
- فيما يخص التنازل عن الفصول لفائدة شركات الأجراء،
يجدر بنا إلفات نظركم إلى أن هذا الإجراء قد ورد في
تعليمية رئيس الحكومة رقم 03 المؤرخة في 02 ماي
1998 وهو يخص فقط المؤسسات التي تم حلها قبل هذا
التاريخ.

- أما فيما يرجع إلى المؤسسة، موضوع تدخلكم، فنشير
إلى أنها مرشحة إلى الحل القضائي، من جراء عدم
نجاحتها وتراكم ديونها بيد أن تنفيذ صيغة الحل هذه
يتطلب وقتًا، نظرا إلى أنه إجراء قضائي حديث العهد.

تقبلوا مني، سيدي النائب، فائق عبارات الإحترام
والتقدير.

* 2 - من السيد محمد الأخضر الأخضر

إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

الموضوع: سؤال عن التشغيل بمنطقة حاسي مسعود.

طبقا للمادة 72 من القانون الناظم للعلاقة، يشرفني أن أبلغكم قلق منتخبي ولاية ورقلة الناتج عن سخط مواطني هذه الولاية وما جاورها من ولايات، من الممارسات والمعاملات غير القانونية وغير أخلاقية أحيانا في ميدان التشغيل خصوصا بمنطقة حاسي مسعود.

وحيث أن سخط المواطنين يستند إلى معطيات موضوعية:

* اتساع ظاهرة البطالة وانتشارها بولاية ورقلة، وحتى الولايات المجاورة.

* كون منطقة حاسي مسعود كان من المفروض أن تخفف من هذه الظاهرة بولاية ورقلة، وحتى الولايات المجاورة.
* كون هذه المنطقة الصناعية شبيهة تماما بالمناطق الصناعية الكبرى في البلاد مثل الحجار وسكيكدة وأرزبو، من جملة أهدافها امتصاص البطالة في الأقاليم المجاورة لها.

* وحيث أن المؤسسات الوطنية التابعة لقطاع المحروقات أو الأجنبية أو الخاصة تلجأ إلى التوظيف في أغلب الأحيان عن طريق العقود المحدودة الأجل.

* وحيث أن هذه المنطقة وإن كانت في واقع الأمر ملكا لكل الجزائريين مثل بقية المناطق الصناعية الكبرى في البلاد، كان من المفروض أن تخفف من انتشار البطالة في البلديات المجاورة لها قبل اللجوء إلى جلب أيد عاملة من بلديات أخرى.

* وحيث أن الممارسات المتسمة بخرق القانون والمس بكرامة المواطن واستغلاله أصبحت واضحة ومعروفة لدى الجميع، فضلا عن لجوء الشركات الأجنبية إلى الأيدي العاملة الأجنبية عوض تشغيل الوطنية منها؛

* وحيث أن هذه الشركات تلجأ إلى استقدام أيد عاملة من مناطق بعيدة عوض البحث عنها في المناطق

المجاورة، وذلك حتى في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة أو تخصص، مثل العمال البسطاء في الحدائق والمطابخ والمراقد والحراسة والتنظيف والأشغال العامة؛ * وحيث أن هذه الشركات تلجأ إلى الوسطاء الذين انتشروا في حاسي مسعود دون تخصص أو رقابة قانونية (مقاولين فرعيين) لتوظيف أيد عاملة وبأجور رخيصة ودون تصريح لصندوق الضمان الاجتماعي أحيانا مقابل عقود بمبالغ خيالية مع الشركات المستغلة.

اعتبارا لكل الحثثيات السابقة الذكر أسألكم سيدي الوزير:

1 - متى تلتزم سوناطراك والشركات التابعة لها بقوانين الجمهورية بما فيها اللجوء إلى الأيدي العاملة في البلديات المجاورة لحاسي مسعود قبل جلبها من مناطق أخرى؟

2 - أليس من حق سوناطراك والشركات التابعة لها التنصيص في اتفاقيات التعامل مع الشركات الأجنبية على احترام القوانين الجزائرية في مجال التشغيل؟

3 - أليس من حق مواطني ولاية ورقلة الاستفادة من نسبة معقولة في التشغيل بمؤسسات قطاع المحروقات بحاسي مسعود؟

في انتظار ردكم وما تتخذونه من إجراءات.

تقبلوا مني سيدي الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

أسئلة كتابية للنائب محمد الأخضر الأخضر عن الشغل والتشغيل بمنطقة حاسي مسعود.

- بخصوص عقد عمل ذي المدة المحددة،
- بخصوص احترام إجراءات التشغيل من لدن مؤسسات القطاع،
- بخصوص نشاط المؤسسات الأجنبية،
- بخصوص تحديد نسبة للتشغيل المخصص لولاية ورقلة.

بعد هيكلة قطاع المحروقات خلال سنة 1981 تأثرت المؤسسات التي أنشئت نتيجة هذه الهيكلة بشقل التعداد الذي أصبح لا يلائم المناخ الاقتصادي المفروض عليها.

هذا التعداد المكون من موارد بشرية مرتبطة بالأنشطة الثانوية للمؤسسة، عرقل حتما تطهير المؤسسة.

انعدام منهجية إيجابية لتسيير الموارد البشرية لم يمكن المؤسسة من إعادة تحويل نافع لهذا التعداد، خاصة عند تقليص النشاط الرئيسي للمؤسسة (Plan de Charge) وانخفاضه والتأثيرات السلبية لسوق النفط مما أثر في توازن الأهداف الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

أمام التحديات والانفتاحات الاقتصادية والمنافسة المفروضة عليها من الخارج جعل مؤسسات قطاع المحروقات ملزمة بتغيير منهجي في تسيير الموارد البشرية واستعمالها من أجل ضبطها لميكانيزمات التسيير البشري العصري.

لهذا، فإن مؤسسات قطاع المحروقات ركزت طاقتها على نشاطاتها الأساسية وتخلفت عن النشاطات الثانوية التي تجذب مجمل اليد العاملة الموجودة في المؤسسة.

هذا التركيز يفرض حتما طريقة جديدة في تسيير الموارد البشرية باللجوء إلى عقد عمل ذي مدة محددة.

التغييرات التي عرفها التنظيم المعمول به في ميدان علاقات العمل منذ 1990 سمحت بإزالة بعض الحواجز السابقة التي كانت تمجد العمل الدائم المحمي جدا.

وهكذا فإن الشغل المؤقت يشكل بديلا يتماشى أكثر مع انشغالات مؤسسات القطاع البترولي عن طريق الفعالية والمرودية والمرونة التي تقدمها والذي يسمح لها بضبط العمال في حالة الضرورة المطلقة بمجرد أن يكون مخطط أعباء النشاط الرئيسي في حالة ركود.

تمهيد:

من خلال دراسة الأسئلة المطروحة اتضح أنه من الضروري أن أذكر بصفة موجزة بسياق وظروف تنفيذ برنامج تنمية قطاع المحروقات خلال العشريات الأخيرة، مع التركيز بصفة خاصة على التشغيل الذي هو هدف الموضوع.

تتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص بمنطقة حاسي مسعود.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المسائل قابلة لتطبيقها وتحويلها إلى المناطق الصناعية الأخرى للمحروقات، وعلى سبيل المثال حاسي الرمل، إن أمناس، ومناطق أخرى.

النقطة الأولى

بخصوص عقد عمل ذي مدة محدودة.

إن تنمية استغلال حقول المحروقات في منطقة حاسي مسعود حولتها تحولا كاملا جعلها قطبا صناعيا جذابا من الدرجة الأولى لكل جزائري يبحث عن وظيفة مستقرة ومكسبة.

ليس من الضروري التركيز على الآثار التي سببتها الاستثمارات في صناعة البترول، خلال العشريات الأخيرة في ميدان إنشاء مناصب شغل والقضاء على البطالة على المستوى الوطني وخاصة في ولاية ورقلة.

يعتبر التطور الذي عرفه قطاع المحروقات أهم أسباب الزحف البشري من الشمال إلى الجنوب خلال الفترة التصنيعية التي عرفتها منطقة حاسي مسعود.

هذا الزحف المكون من يد عاملة متنوعة، مشكلة من العامل البسيط العديم الكفاءة إلى المهندس ذي الخبرة الدقيقة، أثر تأثيرا حاسما في منطقة ورقلة، حيث أصبحت منطقة متعددة التقاليد والعادات الجزائرية مرغوبا فيها.

النقطة الثانية

احترام شروط الشغل

في هذا الصدد تتضمن كل عقود الشراكة، المبرمة مع المؤسسات الأجنبية التي تنشط في القطاع البترولي، إجباريا أحكاما في مجالي الشغل والتكوين.

وعلى وجه الخصوص، تحدد المادة 03 من هذا القانون لجوء المتعامل الأجنبي إلى توظيف غير الوطنيين في مناصب عمل نوعية لا يمكن أن تكون متوفرة لدى الوطنيين.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القانون المذكور أعلاه وكذا الظاهرة المرتبطة بانتشار مكاتب الشغل وتركيزها عبر ولاية ورقلة كانا موضوع إنشاء مجموعة عمل وزارية مشتركة بمبادرة من السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية مهمتها:

- ادخال التصحيحات والتعديلات الضرورية على القانون الساري المفعول قصد تكييفها مع السياق الاقتصادي الجديد.
- تنظيم هذه المكاتب حتى تحفظ كرامة الموظف وتحميه من كل أشكال الاستغلال.

وقد عرضت نتائج الأعمال على السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية للموافقة.

تجدر الإشارة فضلا عن ذلك إلى أن الوزارة بالتعاون مع السلطات المحلية لولاية ورقلة، قد شرعت منذ سنة 1997 مع المؤسسات الأجنبية العاملة في قطاع البترول في عملية مراقبة ومراجعة:

- الضريبة،
 - القيد في السجل التجاري،
 - الانضمام للصندوق الوطني لتأمين العمال،
 - احترام الأحكام التنظيمية في مجال الشغل والتكوين.
- وقد نصبت لجنة مؤقتة، تضم مؤسسات الدولة المعنية علي يد السيد والي ولاية ورقلة قصد الإحصاء والتقييم الإجمالي للوضعية.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسات قطاع المحروقات تحترم القوانين السارية المفعول التي تنظم عالم الشغل والتشغيل.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن اللجوء إلى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) مسلك مفروض على جميع مؤسسات قطاع المحروقات العارضة لمناصب شغل.

منذ تمركز هذه المؤسسات في النشاط الرئيسي القاعدي فإن عروض الشغل أصبحت تخص في أغلب الأحيان فئة من العمال المؤهلين وذوي مستوى عال لم يمكن المكاتب البلدية للتشغيل بولاية ورقلة من تلبيتها في الآجال المحددة وبالتالي تجبر المؤسسات المعنية على اللجوء إلى ولايات أخرى لتلبية احتياجاتها من اليد العاملة فهذا لا يمكن اعتباره عدم احترام القانون بتشغيل مواطن جزائري غير مقيم بولاية ورقلة.

وبهذا فإن ولاية ورقلة يمكنها الاستفادة من أولوية الحصول على فرص عمل التي ستكون متوفرة في ميدان الشغل.

النقطة الثالثة

نشاط المؤسسات الأجنبية

تخضع المؤسسات الأجنبية التي تنشط في الجزائر في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المتعاملين الجزائريين لا سيما شركة سوناطراك، للأحكام التنظيمية للقانون رقم 81-10 المؤرخ في 11 جويلية 1981 التي تحدد شروط تشغيل اليد العاملة الأجنبية.

سن هذا القانون قصد حماية اليد العاملة الجزائرية وإرغام المتعاملين الأجانب على التوظيف الإجباري للمواطنين الجزائريين في بعض أصناف مناصب العمل.

- بناء على المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

يشرفني أن أعلم سيادتكم أن السيد وزير الفلاحة السابق، عند زيارته ولاية غرداية وبالضبط دائرة زلفانة، حيث زار التعاونية الفلاحية لتربية الماعز والتي أعجب كثيرا بالنتائج التي حققها أفرادها في وقت قصير وتشجيعا منه على مواصلة جهودهم، وعدهم بمساعدة تتمثل في منحهم سيارة نفعية، هم في حاجة ماسة إليها لحسن سير التعاونية إلا أن هذا الوعد لم يتحقق إلى تاريخ كتابة هذا السؤال.

وهذا رغم تدخل مرتين، الأولى لدى السيد مدير الإدارة العامة والثانية لدى السيد رئيس الديوان، هذا الأخير كان حاضرا في الزيارة وكلاهما كانا يؤكدان وعد السيد الوزير غير أن العملية تحتاج إلى ترتيبات إدارية.

معالي الوزير،

إن هذا الوعد الذي يعتبره عمال هذه التعاونية قرارا نهائيا قد طال عليهم تنفيذه كما ألزمني بالتدخل مرة أخرى لدى سيادتكم لمساعدتهم على تحدي الصعوبات التي يعانونها في غياب هذه الوسيلة الضرورية لقضاء خدمات حيوية لنشاطهم اليومي وفي الحالات المستعجلة خاصة.

لهذه الأسباب، أتشرف بأن أطرح على سيادتكم السؤال الآتي:

- هل أن وعد السيد وزير الفلاحة السابق مازال قائما؟ ومتى تفضلون، معالي الوزير، بتحقيق هذا الرغبة لعمال قد أثبتوا كفاءتهم ميدانيا للمساهمة في ترقية النشاط الفلاحي على مستوى ولاية غرداية؟ وفي انتظار تحقيق ذلك، تفضلوا معالي الوزير المحترم بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

- سمحت النشاطات التي قامت بها هذه اللجنة بما يأتي:
- تحديد الوضعية القانونية لهذه المؤسسات الأجنبية.
- مقاضاة كل المؤسسات التي تستعمل بصفة غير قانونية اليد العاملة الأجنبية.
- التقويمات الضريبية التي جلبت للخزينة العامة ما لا يقل عن 400 مليون دج.
- التعريف ببعض المؤسسات الأجنبية التي تنشط في الخفاء منذ أكثر من عشر سنوات.

النقطة الرابعة

تحديد نسبة للتشغيل موجهة خصيصا لمنطقة ورقلة

إن اقتراح تحديد نسبة موجهة خصيصا لمواطني ولاية ورقلة، من عروض العمل التي توفرها مؤسسات قطاع المحروقات يعبر حقيقة عن إرادة شرعية لجعل سكان المنطقة يستفيدون من التطور الاقتصادي لمنطقتهم.

إلا أن، تلبية هذا الطلب بنسبة حسابية يبدو اليوم صعبا تحقيقها من لدن المؤسسات نظرا إلى تنوع مناصب الشغل المزمع إنشاؤها ونوعيتها.

في هذا الشأن، سوف يطلب من مؤسسات قطاع المحروقات أن تأخذ بعين الاعتبار في المستقبل هذا الطلب حسب إمكانياتها لتلبيته.

في نفس الصدد يطلب من مسؤولي الإدارة المحلية المكلفين بهذا الموضوع (مديرية الشغل) السهر على التطبيق الصارم للقوانين التي تستجيب فعلا لهذا المطلب والإنشغال.

فيما يخص قطاعنا، فنحن مستعدون لتقديم كل الدعم والمساندة لتحقيق هذه الأهداف.

*** 3 - من السيد أحمد عبد الحاكم إلى السيد وزير الفلاحة**

بناء على المادة 134 من الدستور.

سبب توقف الأشغال وعن الحلول المقترحة لإعادة انطلاقتها؟

تقبلوا مني فائق الاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع: سؤال رقم 392 يتعلق بمشروع 60 مسكنا، بحجوط.
المرجع: مراسلة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان رقم 709 المؤرخة في 30 جويلية 2000.

لقد طرحتم من خلال سؤالكم قضية توقف الأشغال بمشروع 60 مسكنا ترقويا منجزا في إطار اتفاقية بين الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبلدية حجوط.

بشرفني بهذا الخصوص موافاتكم بالرد الآتي:

إن مشروع 60 مسكنا ترقويا بحجوط ولاية تيبازة يعود تاريخه إلى بداية عام 1988، حيث أبرم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط اتفاقية مع المجلس الشعبي البلدي بحجوط يتم بموجبها تمويل وإنجاز 60 مسكنا ترقويا ومحلات تجارية تباع إلى المواطنين.

غير أن الغلاف المالي الأولي المخصص لهذا المشروع لم يسمح بتغطية عمليات الإنجاز، الشيء الذي أدى بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى إعادة النظر فيه وتقييمه مرة أولى ورفع قيمته الإجمالية إلى ما يزيد على 35,9 مليون دج. غير أن ذلك لم يكن كافيا للانتهاء من الأشغال الشيء الذي ترتب عليه توقف الورشة ابتداء من شهر ديسمبر 1996، رغم تقدم الأشغال بها بنسبة 70٪.

وبعد دراسة ثانية تقدمت المصالح المعنية بطلب إعادة تقييم الغلاف المالي الذي قدر بما يقارب 94 مليون دج أي ما يعادل 161٪ من رخصة البرنامج الأولية. وهذا الطلب رفضه الممول الأساسي أي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

* رد السيد الوزير

الموضوع: منح سيارة نفعية لجمعية مربي الماعز.
المرجع: مراسلتكم رقم 388 المؤرخة في 2000/07/15.

ردا على مراسلتكم المذكورة أعلاه يشرفني أن أحيطكم علما أن نوعية المساعدات التي تتكفل بها وزارة الفلاحة تخضع لمواصفات يحددها القانون وتستجيب لشروط تمكن من الاستفادة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (F.N.R.D.A).

أما هذه الجمعية الفلاحية لتربية الماعز فهي ذات طابع محلي، فعليها أن تقترب من مديرية المصالح الفلاحية لولاية غرداية حتى تدلها على النشاط الذي سيفتح لها مجال تسجيل نفسها من بين المستفيدين.

تقبلوا مني، السيد النائب فائق التقدير والاحترام.

* 4 - من السيد امحمد عنان

إلى السيد وزير السكن

سيادة الوزير،

بناء على الدستور لاسيما المادتين 102 و103،
بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني خاصة المادة 98.

يسرني أن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي الآتي:

لقد لاحظنا توقف الأشغال بمشروع 60 سكنا بحجوط، الذي يدخل في إطار السكنات المتفق عليها بين الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبلدية (CNEP-APC) ولذا يطيب لي أن أسأل سيادتكم عن

غير أنه مع الأسف لم تجد هذه الاقتراحات آذانا صاغية وبقي الأمر على حاله يتعرض فيه المشروع للإتلاف والتدهور.

وخلاصة القول، ونظرا إلى ما سبق ذكره فإن مصير هذا المشروع، طبقا للقانون التجاري الذي تمت في إطاره الصفقة يخص أساسا المتعهد بالبناء وهو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والمجلس الشعبي البلدي الذي أبرم معه هذه الصفقة.

مع فائق التقدير والاحترام.

وبقي الوضع على حاله إلى أن بادرت وزارة السكن، رغم أنها ليست طرفا في الصفقة التجارية المبرمة بين البلدية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، باقتراحات وتوصيات من شأنها، عند التطبيق، تمويل إنهاء الأشغال والخروج من المأزق الذي آل إليه المشروع.

تتمثل هذ التوصيات في القيام من جهة ببيع المحلات التجارية، وهي موجودة في قلب المدينة الشبيء الذي يسهل بيعها بأسعار ملائمة، ومن جهة أخرى اللجوء إلى المساهمة المالية للمستفيدين من السكنات وذلك في إطار عملية البيع على التصميم.